

المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية نادي الليونز

الجمعة 13 آذار 2009 – اوتيل ريجينسي بالاس

اولاً: مقدمة

ثانياً: معنى المشاركة السياسية.

ثالثاً: المرأة وصنع القرار السياسي في المناخ اللبناني.

رابعاً: الصعوبات التي تواجهها المرأة في المشاركة السياسية.

خامساً: كيف يمكن تذليل الصعوبات بمشاركة المرأة السياسية.

سادساً: اقتراحات ومطالبات.

المشاركة السياسية

اولاً: المقدمة

اليوم في العالم النامي، ان قضية المرأة ليست مشكلة محلية بل اصبح العمل على حلها لا يتعلق فقط بالسلطة السياسية المسؤولة عن ادارة مجتمعها الخاص، بل بالتعاون الدولي، الذي يمكنها من ايجاد حلول للمشاكل المتنامية. يتجلى الترابط المحلي في قضية المرأة وحقوقها كون هذه القضية تنبع من قضية حقوق الانسان، وان صون الكرامة الانسانية يفرض ان يتمتع كل انسان بالحقوق الاساسية دون تمييز.

ثانياً: معنى المشاركة السياسية.

ان المشاركة السياسية هي التي تشمل جميع النشاطات التي تهدف الى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والتنفيذية والاحزاب والنقابات وتكمن اهمية مشاركة المرأة في السياسة لصنع القرار في كونها تتيح للنساء بشكل فعال تخطيط السياسات وتوجيهها بشكل يخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين بشكل عام.

أما القيمة الموضوعية للمشاركة السياسية تتجلى في التأثير في اعادة توزيع مصادر القوة بين الجنسين كمعيار لاعادة توزيع علاقات القوة في المجتمع وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية.

ان المناخ العالمي قد شهد تطوراً ملحوظاً تجاه قضية المرأة منذ السبعينات، فسلطة المؤتمرات التي عقدت في مكسيكو(1975) وكوبنهاغن(1980) ونيروبي(1985) وبيجين(1995) التزمت حض المجتمع والحكومات على اعادة النظر بالرؤى والتصورات التي حكمت القسمة التاريخية للمكانة والدور بين الرجل والمرأة.

لقد تم ربط المطالبة بتحسين اوضاع المرأة عالمياً بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والتحديث وتوصلت الامم المتحدة الى وثائق دولية منها اتفاقية الغاء اشكال التمييز ضد المرأة التي وافقت عليها 178 دولة كما شجعت على الابحاث والدراسات في هذا المجال.

ثالثاً: المرأة وصنع القرار السياسي في المناخ اللبناني.

فلبنان ابرم اتفاقية الغاء اشكال التمييز ضد المرأة 1996 واصبحت فكرة المساواة معياراً اساسياً حيث اصبح لبنان طرفاً ملتزماً لأحكامها.

في ظل هذه الاشكالية بين التمييز والمساواة في مجتمعنا، وجدنا عجز السياسة القائمة اليوم في تزويد النساء بالقدرات التي تمكنهن من امتلاك قدر اكبر من السيطرة على اوضاعهن، وهذا لا يكون إلا بمشاركة ديمقراطية وتغييرات في البنى الاقتصادية والثقافية بما يضمن فرص الاستفادة من الحداثة لتغيير وجهات النظر في واقع التمييز بين الجنسين.

ان النظام الديمقراطي في لبنان ظل قاصراً عن تجديد الحياة السياسية وتحديثها، رغم وجود بيئة حقوقية اتاحت للمرأة اللبنانية منذ عام 1953 حق الترشح والانتخاب إلا ان المرأة اللبنانية لم تدخل الندوة البرلمانية إلا متأخرة فالتشريعات كما بينت الدراسات لا تكفي، بل يتطلب الأمر اجراء تعديلات اساسية في الاعراف الاجتماعية والثقافية واسلوباً جديداً تماماً في التفكير لا يعتمد القولية الخطية للرجل والمرأة وخياراتهما، بل تحل محلها فلسفة جديدة.

تعتبر جميع الناس عناصر فاعلة اساسية للتغيير¹.

¹- تقرير التنمية البشرية، الامم المتحدة نيويورك 1995 ص-49.

فالموقف من النساء لا تقرره القوانين او التشريعات، فحسب بل هو مرتبط بمنظومة القيم الابوية التي تؤطر موقع المرأة ومكانتها في المجتمع. تؤثر الابوية تأثيراً قوياً في بناء التصورات عن الادوار الاجتماعية للمرأة والرجل على السواء، ويتأثر الاولاد تأثيراً بالغاً بالثقافة الابوية المتأصلة في معظم قطاعات المجتمع اللبناني، للحقوق بصفة الجنس والسن. فالنظام الابوي يضع حدوداً على حق المرأة في المشاركة في هذا المجال. فمثلاً لا تزال مشاركة المرأة في المجالس البلدية ضعيفة، ونسبة مشاركتها في البرلمان اليوم 4,6% ومشاركتها في السلطة التنفيذية ضعيفة، وفي الاحزاب أيضاً وفي النقابات. إن مشاركتها في القضاء جيدة، يوجد 124 قاضية من اصل 443 ، وكسفيرة، 6 من اصل 88 سفارة في العالم.

وهنا يكمن الاستنتاج ان السلطة الابوية ومنظومة القيم التربوية المرتبطة فيها لا تزال تعيد انتاج الادوار على اساس النوع الاجتماعي، وتحد من تطلعات المرأة للتغيير. وليس هناك من تدخلات رسمية من قبل الحكومة للمساعدة على تغيير الثقافة السائدة التي ترعى تقاسم الادوار .

رابعاً: الصعوبات التي تواجهها المرأة في المشاركة السياسية.

1- ان العصبية المذهبية والطائفية والمناطقية، تشكل صعوبات امام مشاركة المرأة في السياسة كما ان الاحزاب والنقابات لم تراع المشاركة بمفهومها الديمقراطي.

6 نائبات حالياً من اصل (128) مجموع عدد النواب. لا تزال الخيارات السياسية مناصرة إجمالاً بالاتجاهات العائلية التي تقوم بها الاسرة ككل وليس الافراد. أضف الى ذلك ان هناك مواقف نسائية غير مبالية وغير مكترثة بالسياسة مما يقوي النزعة الطاغية في المجتمع الى تغييب النساء والاكتفاء بأخذ رأي الرجال وموافقهم.

2- كذلك يجب الإشارة الى عدم وجود مؤسسات سياسية تحظى بالثقة ليلتزم بها الافراد، معظم الاحزاب الطائفية لا تزال معظمها بعيدة عن الديمقراطية في طابعها المؤسسي وفي دراسة ميدانية قمت بها انا ودفهمية شرف الدين، حول المرأة والسياسة في لبنان 2008 وقد تبين انه رغم ارتفاع عدد المرشحات ولكن لم يصلن الى حد إشراكهن في اللوائح التي كانت تؤولف، فكان إشراكهن عبر تمثيل بعض النفوذ السياسي أو إرضاء لهذا النفوذ .

3- عزوف المرأة عن الترشح.

تراجع عدد المرشحات في انتخابات 2005 بالمقارنة مع دورة 2000 من 18 الى 14. اهم اسباب الانسحاب كان قانون الانتخاب وتركيب النظام السياسي والتبعية والاستزلام وعدم التمكين من تاليف ماكينة انتخابية، عدم التمكين من دخول اللوائح.

4- طغيان سلطة الموروث ، طغيان المال ليس فقط بشراء الاصوات وانما بسدّ الحاجات الاساسية(غداء- تطبيب- خدمات) توزيع المقاعد والمناصب على الطوائف(احتمال ترشيح المرأة ضعيف).

5- الاقطاعية القديمة دور الزبائنية في النظام السياسي اللبناني.

6- عدم ثقة المرأة بالنجاح وعدم ايمان المجتمع بها، عدم شعور المرأة بأنها جزء من البنية السياسية.

7- شعور المرأة بالالتقاء وعدم المطالبة بالمشاركة السياسية.

8- تأثير الحرب على الناس وانشغال النساء والرجال بقضايا يومية معيشية اكثر من انشغالهم بقضايا المرأة.

خامساً: تدليل الصعوبات لمشاركة المرأة في السياسة.

1- الكوتا على اساس المقاعد . قدمنا مشروعاً الى الهيئة الوطنية المكلفة باجراء اصلاحات على قانون الانتخاب كوتا نسائية لادخال الكوتا بنسبة 30% كاجراء مؤقت عاى اساس لعام 1995. ولكن قبلت على اساس الترشح وليس المقاعد للخطة الدولية. و تبين في دراسة للمجلس النسائي عام 2002 ان 41 % من النساء تفضلن اعتماد الكوتا لتحسين وضع مشاركة المرأة في احتلال مراكز المسؤولية واتخاذ القرار في مجالات العمل السياسي. وقد اقرت 87 دولة اعتمدها في انتخاباتها البرلمانية ومن مزاياها:

• انها تعطي المرأة فرص الوصول الى البرلمان، ولاثبات قدراتها السياسية .

• تعطيها الفرصة لطرح قضاياها ومشكلاتها بشكل مباشر.

وبمبادرة من المجلس النسائي نظمت حملة وطنية قامت من المنظمات النسائية والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان طالبت ب 10% فأقرتها لجنة المرأة والطفل ولم تقرها لجنة الادارة والعدل وقدم في هذه الحملة توابع لتأييد الكوتا النسائية في جميع المناطق اللبنانية نساءً ورجالاً فحصلنا من خلال 15 يوماً على مليون توقيع. كما قمنا بتجمع امام البرلمان مطالبين بالكوتا بعد ان استنفذنا الاتصالات مع لجنة العدل البرلمانية. كل ذلك لم يجد نفعاً مع العلم ان بعض البلاد العربية، انجزت تعديلات على انظمتها الانتخابية وأقرت الكوتا ومنها مصر والمغرب وتونس والاردن.

سادساً: اقتراحات ومطالبات، ما هو المطلوب اليوم؟

- 1- احترام ما نص عليه الدستور اللبناني فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات.
- 2- بلورة ثقافة جديدة تساعد على الخروج من منطلق العصبية المذهبية والطائفية والسياسية.
- 3- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (صدر عن العاهل المغربي مؤخراً سحب التحفظات عن المادة السابعة والسادسة عشر في اتفاقية الغاء اشكال التمييز ضد المرأة Cedaw).
- 4- العمل على قوانين الاسرة، التي تؤدي الى تمكن المرأة في الفرص المتساوية، وبخاصة بالتنقيف السياسي والتوعية.
- 5- قانون انتخاب جديد، عادل يتضمن الكوتا لفترة مؤقتة.
- 6- ضغط المجتمع المدني وبخاصة المنظمات الشبابية من اجل ترشيح المرأة ومساندتها ومساعدتها في اقامة تحالفات مع القوى السياسية الأخرى.

د. امان كبارة شعرائي
رئيسة المجلس النسائي اللبناني